من خلال اخذ المصالح الاسرائيلية الآنية أو المستقبلية بالاعتبار أولا . ولقد ثابر حكام اسرائيل على اتباع سياستهم هذه ، منذ سنة ١٩٦٧ وحتى اليوم ، دون ادخال أي تغييرات تذكر عليها ، رغم الاوضاع المتقلبة التي كانت تسود تلك المناطق ، او خارجها ، من حين لآخر ، والتي كاد يظهر معها ، أحيانا ، ان هناك مبررات لاعادة النظر في تلك السياسة على الاقل . ولم يكن في بروز العمل الفدائي ، ثم تعاظمه أيضا، اذا كان ذلك على الحدود الاردنية أو داخل الضفة الغربية خلال السنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ ثم ، وبعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الاردن ، في قطاع غزه حتى سنة ١٩٧٢ ، ما يدفع سلطات اسرائيل على تغيير سياستها تلك ، التي اكتفت ازاء هذا بالعمل على ضرب ذلك النشاط الفدائي أو محاولة احتوائه ، ومن خلال اجراءات تهدف الى المس بمن يقومون بذلك النشاط فقط وانزال العقوبات بهم أو الانتقام منهم ، مع مراعاة عدم التعرض لاغلبية السكان أو اثارة غضبهم قدر الامكان . واذا كانت اسرائيل قد حادت عن هذه الطريق من حين لآخر ، ولجأت الى تطبيق العقوبات الجماعية في هذه المنطقة أو تلك ، كهدم البيوت والاحياء او طرد السكان من بيوتهم أو قمع المظاهرات والاستيلاء على الاملاك ، فان هذه الاجراءات لم تطبق ، عامة ، الا في أماكن معينة وخلال فترات محددة أو ردا على تحركات آنية ، ولم تكن الا من قبيل التصرفات الشاذة التي تثبت القاعدة الاساسية وتدعمها .

ان الظروف الجديدة والتغييرات التي طرأت على المنطقة خلال السنوات العشر الاخيرة ، على الصعيدين العربي والفلسطيني ، لم تكن كافية ، اذن ، لاحداث أي تجديد يذكر في سياسة اسرائيل ومواقفها ، على الصعيد الاسرائيلي الداخلي ، من السكان العرب الذين يقعون تحت حكمها ، اذ أن السياسة التي اتبعت تجاه السكان العرب في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ لم تكن ، كما أشرنا ، الا استمرارا لتلك التي طبقت على العرب داخل اسرائيل منذ ١٩٤٨ والتي لا تعترف أساسا بأية حقوق قومية أو سياسية لاولئك السكان وتتنكر ، بالطبع ، لحقهم في تقرير مصيرهم . كذلك فان تلك الظروف نفسها لم تستطع أيضا ادخال أي تغيير على سياسة اسرائيل الخارجية أو في مواقفها السابقة من القضية الفلسطينية وطرق حلها ، اذ أن سلطات اسرائيل ، ورغم تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني وتعاظم شأنه ، ثم بروز العنصر الفلسطيني وتبلوره ، وفرضه وجوده على الساحة العربية ثم الدولية ، اكتفت لكي تتخلص من مجابهة النتائج السياسية المترتبة على ذلك النشاط بأن تمسكت تلك الاصوات الداعية الى العمل على ايجاد طرق جديدة لحل القضية الفلسطينية ، بعرض النشاط الفدائي على انه « أعمال تخريبية » يتزعمها « مخربون » لا يمتون الى الشعب الفلسطيني أو القضية الفلسطينية بصلة ، مبرره الدعم المالي أو الادبي الذي يقدم له من قبل جهات عربية معينة ، خدمة لاغراضها . ومن الواضح ، بالطبع ، ان هذه الادعاءات لم تكن الا أعذارا واهية ، القصد من ورائها كسب الوقت والابقاء على الوضع الراهن بشكل يخدم المصالح الاسرائيلية ، الآنية او المستقبلية ، على أحسن وجه ، اذ ان اسرائيل لم تكتف فقط بالاعلان عن رفضها الاعتراف بحق الفلسطينيين خارج المناطق المحتلة في « التدخل » في شؤونها الداخلية ، أو بحقهم في ابداء الرأي في مصير الفلسطينيين أو طرق حل قضيتهم ، اذ أنكرت ذلك أيضا على السكان العرب الذين يعيشون داخل المناطق المحتلة نفسها ، وحظرت عليهم القيام بأي نشاط سياسي مهما كان طابعه ، رغم مطالبة دوائر اسرائيلية عديدة بتغيير هذه الطريق ودعوتها الى خلق زعامة محلية في تلك المناطق ، أو السماح بتبلور مثل هذه الزعامة التي يمكن لاسرائيل أن تصل يوما ما الى حل القضية الفلسطينية معها ، مصرة على موقفها السابق الداعي الى ايجاد